

## أزمة الاسواق المالية الدولية و تداعياتها

أ.د. عبد الرسول عبد جاسم

عميد كلية المنصور الجامعة

**تمهيد :**

تشكل سوق الاوراق المالية الدولية قناة مهمة لتمويل الاستثمارات لكونها تمثل سوقاً لتراكم رأس المال .. لقدرتها على توظيف رؤوس الاموال كما هو الحال في المجالات الاستثمارية المختلفة من جهة ولارتباطها الوثيق بأقتصاديات السوق من جهة أخرى ... وقد ساعد ذلك بدرجة كبيرة بروز ظاهرة تقويم اسعار صرف العملات واسعار الفائدة على الصعيد الدولي ، والذي أدى في كثير من الاحيان الى عدم وجود أية عوائق امام تدفقات رؤوس الاموال بهيئة ادوات ائتمانية وادخارية و عملات اجنبية .

وازاء ذلك شهدت الاسواق المالية هذه فيلواقت الحاضر تطوراً ونهوضاً موازياً لما تستهدفه تقنية المعلومات وازدهار نشاط المعلوماتية من خلال تطوير شبكات المعلومات والانترنت التي ساهمت في توسيع نشاط تلك الاسواق ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .... ألا ان تنامي تحركات الكتل المالية الكبيرة وتدفقات رؤوس الاموال نحو هذا النشاط وما رافقه من ملابسات من حالات المنافسة غير المتكافئة والمضاربات ، جعل هذه الاسواق عرضة للارتباك والتأزم نتيجة للتغيرات المفاجئة والسريعة في اسعار الاسهم والسندات وقيام المبادلات بشكل عام كان من بينها حصول الازمة الحالية في اسواق الولايات المتحدة واوربا وما سيتبعها من تداعيات على الصعيد الدولي تناولها موضوع بحثنا وعلى الشكل الاتي :

**أولاً : بنية وهيكلية الاستثمار في الاسواق المالية .**

**ثانياً : ماهية الازمة واسبابها .**

**الثالث : تداعياتها ( على الصعيد العالمي ... والعراقي ) .**

**رابعاً : الاستنتاجات والحلول**

**أولاً : بنية وهيكلية الاستثمار في الاسواق المالية**

ان تحقيق الاستثمار الناجح لتشكيلة الاوراق المالية في اسواق المال الدولية دون التضحية بالعائد المتوقع مرهون بما يأتي :-

**1. مقدار العائد :** وهو ما يعكس حجم الارباح او الخسائر التي يحصل عليها المستثمر والتي غالبا ما يعبر عنها كنسبة مئوية من رؤوس الاموال المستثمرة.

**2. درجة المخاطر:** وتمثل احتمالات المخاطر المتوقعة او بما يسمى بعنصر عدم التأكد (Uncertainty) في مجال تقييم المشروعات . اذ ان الاسهم التي تحمل عوائد او مردودات مماثلة ليست بالضرورة تحمل نفس معدلات الخطورة مما يدفع المستثمر وضع تقييم للوصول الى حالات من الموازنة ما بين معدلات الارباح وما ينشأ عنها من مخاطر لكي يجعل قراره اقرب الى الصواب .

**3. الوقت :** ان شراء الاوراق المالية محدد بفترة زمنية يتحدد بموجبها الوقت الذي يحتفظ فيه المستثمر بالاسهم والسندات ، اذ ان عامل الزمن يرتبط بنوع الشركة ونظرة المستثمر وتوقعاته لنموها وتطورها .

وهكذا يمكن تحديد المتحركات الاساسية في سوق الاوراق المالية بما يأتي :-

**أ. سعر الفائدة :** يؤثر اختلاف سعر الفائدة بشكل معاكس على اسعار الاوراق المالية اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض عمليات التعامل في السوق المالية وبالعكس فان انخفاض اسعار الفائدة يعمل على ترويج التعامل في الاسواق المالية ... أما قياس درجة تلك المؤثرات فيتم باستخدام نسب التغيير في الاصول والخصوم التي تتأثر بتلك التغييرات او التذبذبات .

**ب. السيولة :** وهو الموجود النقدي المتوفر لدى المستثمر او المصرف او المؤسسة المالية وبالشكل الذي يضمن سد الاحتياجات بحيث لا يضطر لبيع الاوراق المالية التي بحوزته والتي قد تسبب الخسارة احيانا ويتم قياس السيولة بالتعرف على نسبة الاستثمارات المالية الى مجموع الودائع او الموجودات .

**ت. الائتمان :** يبرز دور هذا المتحكم في المصارف والمؤسسات في حالات عدم قدرة الجهة المصدرة للاوراق المالية على السداد في الاوقات المقررة وخاصة عند اختلاف التوازن ما بين القروض والائتمان ونسبة الخسائر في القروض .

**ث. رأس المال :** ويمثل حالة القدرة على عدم تغطية اقيام الاوراق المالية المصدرة ولا سيما عندما تكون هناك خسائر ... الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذا العنصر ومراقبة حقوق الملكية التي ينتفع بها البنك او المؤسسة المالية او قرار المستثمر .

هذا ويحتاج المستثمر الذي يريد خوض التعامل في الاسواق المالية الدولية الى مجموعة من المعلومات تتيج له فرصة اتخاذ القرار وبمعرفة كافة الملايسات الناتجة عما يتخذه من القرارات ، تلك المعلومات التي يمكن تقسيمها الى ما هو سابق لاتخاذ قرار الاستثمار وما هو لاحق له ولا سيما تلك التي تنتج للمستثمر تقدير ما يختاره وما لا يختاره من اوراق مالية او سندات بما في ذلك المعلومات التي تهيب له متابعة عناصر محفظته ...

وما يصدر من نشرات تلخيص لخصائص اسهم الشركات والسندات المطروحة واوضاع الهيئات المصدرة وكذلك اوضاع الاكتتاب نفسه ، الا انه غالباً ما تنسم هذه السوق ( السوق الدولية للاوراق المالية) بعدم وضوح ماهية المستثمرين ومعرفة مايتخذونه من مواقف وما يتبعونه من سلوك حتى من خلال مصادر الاعلام المتوفرة وخاصة بالنسبة الى المؤسسات المشتركة فالبنوك الكبرى وصناديق الاستثمار التي بدأت تلعب دوراً مهماً في سوق الاسهم والسندات الدولية لا تفصح الا نادراً وبصورة مبهمه عن السياسة التي تنتهجها بشأن الاستثمار والتي كثيراً ما تعتمد على عنصر الحدس وتأثير العوامل النفسية هذا الى جانب التعامل السطحي بالمعلومات المتوفرة وبناءً عليه فان مسألة التعامل في هذه الاسواق يعتمد على امرين هما :

**الاول :** اهمية الدور الذي يلعبه تجار الاوراق المالية وبيوت السمسرة بشأن توجيه المستثمرين وتقديم النصح اليهم ومساعدتهم في كيفية ترشيد واتخاذ قراراتهم .

**الثاني :** اهمية العمل على زيادة وعي المستثمرين بما هم يقومون به او يقدمون عليه وضرورة العمل على زيادة المامهم بمختلف جوانب السوق التي يريدون الاشتراك او التعامل فيها .

حيث ان سوق الاوراق المالية الدولية تعتبر مؤسسة مستقلة تحكمها ظروف فنية مختلفة اذ ان الوضع الاقتصادي للشركة او حتى الوضع الاقتصادي ككل لا يعكس بالضرورة اتجاهات الاسعار كما هو شأن السوق السلعية - فقد يكون وضع الشركة جيداً وكذلك الوضع الاقتصادي متيناً الا ان الاسعار قد تتجه نحو الهبوط ... والعكس صحيح فالتحركات الدورية في الاسعار قد تتأثر بأحداث فنية او سيكولوجية وغيرها ... ومن هنا برز قسمين من الاسهم والسندات في السوق المالية فئة منها تتجاوب مع حركة السوق وبيطئ ، وفئة اخرى تتحرك بصورة اكثر وبفعالية في مثل تلك الظروف فالتحليل الفني الصائب هو الذي يصل الى تحديد افضل الاوقات للدخول في السوق التي تبين بدورها الفرق ما بين المستثمر الناجح والمستثمر غير الناجح .

### الية التعامل في اسواق الاوراق المالية الدولية :

تصدر الاوراق المالية اما مقومة بعملات حقيقية متداولة في دولة من الدول وهذا هو الغالب او بوحدات نقدية ( حسابية ) او مركبة لا تتداول بالفعل وانما تستخدم فقط كوحدات للقياس وذلك لما لها من مزايا العملات الحقيقية لتجنب ما قد يطرأ على العملة من تقلبات قد تضر بمصلحة المتعاملين في السوق المالية ويتم التعامل بها في هذه الاسواق على وفق مؤشرات يتم على ضوءها تحديد التوجهات التي يمارسها المستثمرون والمضاربون والمحللون الماليون في الاسواق المالية ... وهي

### **\* المؤشرات الاقتصادية :**

تتأثر حركة اسعار الاسهم والسندات في السوق المالية بالمؤشرات الاقتصادية التي تعكس بدورها مدى صحة التكهانات والتوقعات في السوق ... مثل حالة الاعلان عن ميزانية مالية ضخمة او مناج استثماري طموح ... والذي يعني توقع ارتفاع الاسعار بشكل عام كما ان القيام بضخ اموال اضافية للسوق من شأنها ان تنعكس على حالة واوضاع الاوراق المالية في البورصة في البلدان السائرة في طريق النمو وهكذا في اعتماد احصاءات الانتاج الصناعي او الناتج القومي او الدخل القابل للتصرف كمؤشرات في اسواق البورصة في الدول المتقدمة .

### \* المؤشرات النقدية المالية :

وهي من اهم المؤشرات لمعرفة اتجاهات الاسعار في السوق المالية اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى توجه المستثمرين نحو الایداع في المصارف والقيام ببيع اسهمهم في السوق فيزداد المعروض منها وتنخفض اسعارها في حين تتجه الاموال نحو السوق المالية في حالة هبوط اسعار الفائدة في المصارف او تحويلها الى سوق السندات كما ان زيادة عرض النقد سواء أكان في اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو أو المتطورة يؤدي الى ارتفاع اسعار الاسهم وبعكسه فإن انخفاض معدلات نمو عرض النقد سوف يعمل على انخفاض اسعار الاسهم ، و عليه فإن تدخل البنوك المركزية في توسيع عرض النقد او تقليصه ينعكس على تحول اسعار الفائدة نحو الارتفاع او الانخفاض ومن ثم التأثير على اتجاهات الاسعار في السوق المالية تبعا لذلك .

### \* حجم التداول في البورصة :

ان عدد الاسهم والسندات المتداولة في السوق المالية يحدد قوة السوق وتوقعات صعود الاسعار او هبوطها بالمستقبل اذ ان كثافة حجم التداول يعني تفاؤل المستثمرين واقبالهم على الاستثمار في السوق وما يتبعه من ارتفاع في الاسعار نتيجة لذلك اما اذا حققت السوق تقدما او عرضا ولم يرافقه تداول كثيف .. فعندها تبقى الاسعار على حالها او تتجه نحو الانخفاض او الجمود النسبي للمشاركة وبالتالي توجه المستثمرين نحو تصفية استثماراتهم حيث تستمر الاسعار باتجاهات النزول ... ومن هنا يتبين لنا بأن كثافة التداول وزيادة الاسعار هي التي تولد الطلب والتي تعقبها حصول الزيادات المتتالية بعد ذلك ، فالطلب اذن ليس وحده الذي يؤدي الى زيادة الاسعار في الاسواق المالية، اذ أن لهذه السوق خصائص تختلف عما هي عليه في الاسواق الاستثمارية واسواق السلع الاستهلاكية تلك الخصائص التي تعكس فاعلية الية العملية الاستثمارية في تلك الاسواق ... والمتمثلة بما يأتي :

- الطابع الفردي لهذه الاسواق : مما يجعل المستثمر يواجه اطرافا قوية في جانب الاصدار والتسويق ممثلة بالهيئات العامة والشركات الكبرى وهي التي لها القدرة على الخوض في السوق الدولية .
- انه من الصعب على المستثمر ان يلم الماما كافيا بالاطراف السائدة في الاسواق بصفة عامة وكذلك بأوضاع الهيئات التي يستثمر اوراقها وكثيرا ما يعتمد المستثمر في هذا الشأن اما على صيغة معلومات عامة واما على نصائح وارشادات المتاجرين بالاوراق المالية . هذا اذا ما علمنا بأن غالبية المستثمرين يلتجأون الى خدمات المتخصصين نظرا لما يفرضه هؤلاء من شروط ومن رسوم قلما ترتبط بنوعية الاداء وفاعليته .
- يحتاج حملة الاوراق المالية وخاصة حملة السندات الى تعميق درجة حمايتهم ليس من المخاطر في السوق العادية والناجمة عن تغيير سعر الفائدة او اسعار الصرف او ائتمان الاوراق المالية وانما المخاطر الناجمة عن تخلف المدينين ( وخاصة في سوق السندات ) عن اداء التزاماتهم والمتمثلة في صعوبة الحصول على العملات الاجنبية عند التسديد او التأخر عن دفع الفوائد والاقساط او فرض الرقابة على الصرف او فرض الضرائب .

### \* انتقال الازمات :

- غالبا ما يؤدي رواج وفاعلية التعامل في الاسواق المالية الدولية الى حصول الازمات وانتقالها من خلال تفاعل تلك الاليات عن طريق :
- الارتفاع الحاد في اسعار الفائدة الدولية وارتفاع اسعار السلع والخدمات في نطاق التجارة الدولية كما هو الحال عند حصول ازمة اسعار الفائدة في الاعوام 1981 / 1982 في الولايات المتحدة الامريكية .

- إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية من قبل المستثمرين Portfolio Reshuffting نتيجة لتغير حالة في احد الاسواق المالية المهمة وما تعكسه من تأثير على الاسوق او على دول اخرى في حالة الحصول على التمويل ومن ثم اختلال حركة تدفق رؤوس الاموال ... اذ أن خسارة أي مستثمر ما سوف تؤثر على قراره في توجيه استثماراته في مذقة دون اخرى .
- في حالة وجود تقارب ستراتيحي اقليمياً كان او تنموياً كما حصل في دول امريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي ، وجنوب شرق اسيا في عام 1997 ... فغالباً مايؤدي هذا التقارب الى انتشار عدوى الازمة بسرعة بسبب وجود هذا التداخل .
- تحرك المستثمرين بسبب تسرب المعلومات ازاء خبر معين وما يعكسه من ردود فعل لدى المستثمرين وخاصة بعد التطور الهائل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات وما يتبعه من انتهاج سلوك جماعي لاتخاذ القرارات التي تلعب دوراً مهماً في حركة الازمة وسرعة انتقالها وبما يسمى ب Herd Behavior " حركة القطيع " ... هذا الى جانب غياب الافصاح عن المستثمر الخارجي والمحلي مما يعمل على تذبذب حركة السوق ( مثل قيام المستثمر بعملية الشراء اثناء صعود اسعار الموجودات ومن ثم تتبعها حالات الهبوط ... ) Accentuation Market Swings ، وبالتالي تنفجر الازمة والتي غالباً ما تكون ناتجة من ضيق ومحدودية مردودات رأس المال الدولي او تآكل في ايرادات الصادرات " أو تدهور الظروف المحلية والسياسية وما يرافقها من اعادة النظر في الاستثمارات وتغير اسعار الصرف واعادة جدولة الديون وما الى ذلك من الاجراءات الوقائية التي تسهم وبشكل فعال في انتقال عدوى الازمة ما بين المستثمرين .

### تحليل واقع الاستثمار في الاسواق المالية الدولية :

لقد اصبح الاقتصاد العالمي ازاء الاهمية المتزايدة لرأس المال في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية اداة تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية ( داوجونز ، ناسدك ، نيكاي ، داكس ، كيك ، ...) والتي تؤدي الى نقل الثروة العينية من يد مستثمر الى اخر دون عوائق او حتى عبر الحدود الجغرافية حيث الحركة المستمرة لرؤوس الاموال الباحثة عن الربح امام فوائدها المتركمة وتوفير ضمانات لاصحاب هذه الاموال وتنويعها من خلال الاليات التي توفرها الادوات المالية والتحكم في الاسواق المختلفة ، فقد اشارت بعض احصاءات البنك الدولي الى ان الحجم السنوي لتجارة العملات الاجنبية قد بلغ اكثر من ( 50 ) ضعف التجارة السلعية العالمية والتي تقدر بأكثر من ( 10 ) الاف مليار دولار سنوياً الامر<sup>(1)</sup> ، الذي جعلها تشكل خطراً يهدد اقتصاديات العالم هذا وقد اثبتت تجارب عقد التسعينيات من القرن الماضي ان هذه الحركة للكليات الهائلة من رؤوس الاموال كثيراً ما ادت الى حدوث ازمات وصدمة مالية مكلفة ( في المكسيك ، النمر الاسيوية ، البرازيل ، روسيا والتمثلة في :

- \* المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات في الاسواق المالية الدولية وخاصة قصيرة الاجل منها
- \* مخاطر التعرض للمضاربات في السوق

## \* مخاطر هروب الاموال الوطنية

### \* مخاطر دخول الاموال القذرة ( غسيل الاموال )

### \* ضعف السيطرة على السياسات الوطنية في مجالات السياسة النقدية والمالية

ناهيك عن سيطرة القوى العظمى للاستثمارات بثروات العالم واسواقه ساعدها في ذلك ازدهار شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يوفرها التقدم التقني الهائل في ربط الاسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين الاستجابة للتطورات التي تحدث في الاسواق بصيغة انية وفورية ... وبسبب ظاهرة التضخم النقدي الذي يعتبر من الخصائص الهيكلية للحياة الاقتصادية الحديثة في شتى دول العالم والذي أدى بدوره الى ارتفاع التكاليف اللازمة للاستثمار الى جانب حاجة رؤوس الاموال الى توسيع نشاطاتها وعدم قدرة الادخارات من الجانب الاخر لتلبية حجم الاستثمارات المطلوبة ، فليس هناك من سبيل سوى الاسواق المالية للحصول على الاموال اللازمة لمواجهة ذلك الطلب لتنفيذ الاستثمارات ... تتم بواسطتها اجراء الصفقات من خلال قيام المستثمرين ببيع حصصهم او زيادتها بالشراء ... حيث نشطت السوق المالية كأداة مالية جديدة ، وما رافق ذلك من دعوات لالغاء التنظيمات القانونية والتشريعية التي تقف في سبيل ترويج اقتصاديات السوق وممارسة العمليات المصرفية والمالية على نطاق واسع ومن ثم التسريع في حركة تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود ... مما خلف اتساعا في نطاق التعامل بالاوراق المالية بأنواعها المختلفة لتتحول اجزاء من حجم رؤوس الاموال المتداولة الى المضاربة عالميا في اسواق العملات والبورصات والاوراق المالية والسهم والسندات والبيوع المكشوفة مما جعل التعامل في الاسواق المالية الدولية تتطلب المراجعة المستمرة للمناهج والاثار لابل والسيتراتيحيات المتبعة فغالبا ما يتم التعامل في هذه الاسواق ضمن عملية مقصودة تحركها القوى الرأسمالية لتحقيق مصالحها بما في ذلك تحرير التجارة وفتح الاسواق الدولية امام الانتقال الحر للسلع والخدمات ... وذلك عن طريق اللاعبين الاساسيين في هذه الاسواق الدولية والتي تقود عمليات الاستثمار واجراءات البيوع والسمسة والمضاربات المالية المتمثلة في :

1. الشركات الكبرى عبر الوطنية
2. عمليات غسيل العملة ( غسيل الاموال )

### 1. الشركات الكبرى عبر الوطنية :

على أثر الازدهار الاقتصادي في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت ظاهرة انتشار ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية او الشركات عبر الوطنية ( أغلب هذه الشركات أمريكي ، أوربي ، ياباني ) أمتدت نشاطاتها الى أنحاء مختلفة من العالم واقامة لها فروع وشركات تابعة في الدول المضيفة بحثاً عن فرص اوسع للعمل ... حتى اصبحت تمثل في الوقت الحاضر من اهم عوامل تطور النظام الاقتصادي الدولي .. نظراً لما تتميز به من قدرات واسعة تدفعها للكشف عن مجالات الاستثمار واستغلالها وتوسيع نشاطاتها حتى قدر حجم المبيعات السنوية لبعض هذه الشركات مثل شركة جنرال موتورز اكبر من الناتج القومي الاجمالي لكل من سويسرا + الباكستان + جنوب افريقيا ... ومبيعات شركة شل أكبر من الناتج القومي الاجمالي لكل من ايران + فنزويلا + تركيا<sup>(2)</sup> ... علماً ان هذه الارقام تعود الى ما يزيد عن عشر سنوات مضت ، اي ان اية مقارنة مشابهة نجريها بأرقام اليوم سوف تعطينا تقديرات اضعف بكثير مما اشرنا اليه سيما وان هذه الشركات تمارس عملها حرة وليس هناك من حدود لسياستها الانتاجية والتوزيعية والتبادلية والتسويقية ، تساعدها في ذلك شبكة الاتصالات والمعلومات المتطورة والتي اعطتها قوة تكنولوجيا وقدرة اقتصادية هائلة ... الامر الذي ينطوي عليه المزيد من هيمنة رأس المال وما يتبعها من سيطرة وقدرة على التلاعب ورفع مستوى الارباح كحافز اساسي من خلال سعيها الى :

أ. العمل على خلق بيئة نقدية ومالية تتفق مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومنع اية قيود مؤسسية او قانونية او اجرائية مفروضة على الاسعار المحلية والعالمية تحرف الية السوق عن اداء دورها في مجالات التمويل والانتاج والتجارة والاستهلاك .

ب. تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال حرية انتقال رؤوس الاموال والتجارة الدولية .

ت. دعم السوق العالمية الحرة والترويج لها حيث يكون الفاعل الاكبر وبأقوى صورة للشركات متعددة الجنسية العملاقة واللاعبين الكبار في اسواق المال الدولية .

من هنا يتضح فن اللعبة في الاسواق المالية الدولية من خلال هذه الشركات وعلى الشكل الاتي :

§ تصاعد اتجاهات وحركة رؤوس الاموال الغربية والشركات من هذا النوع بمساعدة شبكة الاتصالات والمعلومات يوضح مصادر القوة الهائلة التي تتيح للاحتكارات العملاقة على اختراق الاسواق العالمية بما فيها اسواق الاوراق المالية عن طريق تحركات وانشطة وتفاعلات لزيادة قدرتها على المناورة في التعامل بهذه الاسواق بأتباع اسلوب تشجيع المضاربة في البورصات على الاسهم والسندات من اجل تشغيل الكتل المالية الهائلة المتحركة من الاموال ذات الاصول المصرفية والتي تفوق في قيمتها ما لا يقل عن ثلاثين مرة عن مجموع اقيام التجارة العالمية ( من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة ) وهذا يعني انه اذا كان مجموع قيمة التجارة السلعية على مستوى العالم هو ثلاثة تريليون دولار (كما بينا) فإن حجم الاستثمارات المطروحة في مجال البورصات والاسهم والسندات وفي النقود الالكترونية<sup>(3)</sup> ، أو بطاقات الائتمان التي يتعاملون بها في تلك الاسواق لا يقل عن 100 تريليون دولار والتي تكون بدورها بعيدة عن سيطرة اغنى البنوك المركزية في العالم .

§ ان تحركات وانشطة الاحتكارات التجارية والصناعية والمعلوماتية والاعلامية الغربية ذات القدرة المفزعة كانت تتم في اتجاه محاولة تجاوز او عبور الحدود ونطاق السيادة الوطنية للدولة والمجتمعات وفيما يعرف بـ *Transporter trends* وقد كان مجال تلك الانشطة والتحركات ينطلق من اقامة فروع للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات لممارسة مثل تلك الاعمال وبالطريقة التي تميلها هذه الشركات لتسهيل مهمات تحركات القوى الاعظم للهيمنة على اقتصاديات العالم ... عن طريق الشركات الكبرى كأحد الاساليب المهمة للسيطرة على تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات ... والتحكم في مسارات اسواق البورصة في العالم بما فيها اسواق الاسهم والسندات اذ انها والحالة هذه تعتبر المستفيدة من هذه الاسواق وخاصة ما يتعلق منها برؤوس الاموال المستثمرة بالعمليات المالية التي تعكسها الية العمل في اسواق المال الدولية والذي يتجلى بأقوى صورة في الشركات عابرة الجنسيات العملاقة واللاعبين في الاسواق المالية الدولية .

## 2. دور عمليات غسيل العملة ( غسيل الاموال )

يعني غسيل الاموال القيام بعملية استثمار عملة محصلة بشكل غير قانوني من قبل طرف ثالث لطمس هوية مصدرها .. علماً بأن مصدر هذه الاموال هو فعل اجرامي ، ويتم استغلال هذه الاموال في مجالات قبول الودائع ، والحوالات المصرفية، اصدار وسائل الدفع المصرفية، الضمانات والالتزامات المالية ، الاتجار لحساب الغير او للحساب الخاص ، التحويل الخارجي ، السمسرة النقدية ، ادارة المحفظة النقدية

امتلاك وإدارة السندات المالية ،... وغيره من الأنشطة المصرفية وتشير البيانات الأولية الى ان هناك (9.0) تريليون دولار امريكي من انتاج العالم ينفق في مايعرف ب ( اقتصاد الظل ) أو الصفقات التي لا تخضع للضرائب ولا تسجل في الدفاتر الرسمية والتي تضم الدخل القانوني غير المسجل للصفقات المدفوعة نقلاً من جهة الدخل غير القانوني لنشاطات التهريب والمدخرات وغيرها من جهة أخرى ويتم غسل الاموال على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : توظيف الاموال غير المشروعة على شكل ايداعات بالبنوك والمؤسسات المالية او شراء الاسهم والسندات .

المرحلة الثانية : اخفاء المصدر الحقيقي للاموال عن طريق اجراء سلسلة من المعاملات المالية .

المرحلة الثالثة : اعادة وضع الاموال غير المشروعة بعد غسلها

هذا وتعتبر اسواق المال الدولية من اهم المجالات التي تمكن هذا النوع من الاموال في ممارسة نشاطها حيث تصعب القدرة على متابعتها ومراقبتها او حتى محاصرتها في هذه السوق لاندماجها في شبكة الأنشطة المالية والمصرفية التقليدية ويزداد الامر صعوبة بالنسبة للمدفوعات الالكترونية المجفرة ، ( بطاقات الائتمان الذكية ) وكذلك مايتعلق بأنظمة الدفع عبر الانترنت كما ان غاسلوا الاموال لا يهتمون بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح بأعادة او استمرارية تدوير الاموال ... وهو ما يشكل خطراً على مناخ الاستثمار وخاصة في الاسواق المالية المتمثلة بأسواق الاوراق المالية من الاسهم والسندات اذ ان حركة المواد المطلوب غسلها دون مراعات الربحية ضمن حيز هذه الاسواق سوق يؤدي الى ارباك السوق وترويج عملية المضاربات مابين المتعاملين في السوق وخلق حالة من المنافسة غير المتكافئة مع المستثمرين حيث ان عملية غسل الاموال لضخامة مبالغها تؤثر على اسعار الفائدة واسعار الصرف وما يعكسه ذلك من تباين سريع في اسعار الاسهم والسندات وتبدلاتها وبالتالي الوقوف في مطب الخسارات او الانسحاب من السوق او افلاس بعض المستثمرين ... نظراً للحجم الكبير الذي تحتله الاموال المغسولة في الاسواق المالية الدولية ... سيما وان هناك عصابات وشبكات ومنظمات دولية ذات امكانيات هائلة متخصصة في عمليات خلق الاموال القذرة .... وتبييضها ( غسلها ) بفضل العولمة المالية عن طريق انتقال الاشخاص والتحويلات المصرفية وانتقال رؤوس الاموال .

وتقدر منظمة الامم المتحدة الارباح المتولدة عن الجريمة المنظمة بحدود تريليون دولار امريكي سنوياً ويعاد غسل خمس هذا المبلغ الضخم في الاقتصاد العالمي اي حوالي 200مليار دولار سنوياً ومن ابرز (4) ، عمليات التعامل هذه هي في مجال الاسواق المالية والمؤسسات المالية التي تمارس الحسابات السرية المالية والمصرفية حيث يتم غسل الاموال وتبييضها عبر وسائل الدخول في عمليات شراء الاسهم والسندات ( سلسلة من عمليات البيع والشراء ) وما تعكسه مثل هذه العمليات من اثار سلبية على عمليات التداول والتعامل في تلك الاسواق ويزداد الامر خطورة اذا ما علمنا بأن شبكات غسل الاموال القدرة توظف عدداً كبيراً من المستشارين والقانونيين والاقتصاديين والماليين والسماسرة لادارة ومتابعة عمليات التعامل وخاصة من خلال المؤسسات المالية والبنوك Off sure التي تقوم بأصدار فواتير مزورة وشهادات استخدام نهائي مزورة لاختفاء مصدر هذه الاموال ، وما يتبعها من ارباك للاسواق المالية الدولية نتيجة لحصول التغييرات المفاجئة والسريعة في اسعار الاسهم والسندات وقيام المبادلات بشكل عام .

تلك هي حالة الاسواق المالية الدولية وما تعانیه عمليات الاستثمار فيها من حالات المنافسة غير المتكافئة والمضاربات والتلاعب مما يجعلها تحت وطأة تحركات الكتل المالية الكبيرة وتدفقات رؤوس الاموال وتنامي الفاعلين الاقوى على صعيد رأس المال العالمي لتشكل امبراطورية الرأسمال النقدي المستقل عن



الرأس مال الصناعي والسلعي وهكذا يتم الاستئثار بمراد الاسواق المالية الدولية ومردوداتها ... من خلال عمليات الاستثمار والمضاربة في تلك الاسواق ومن ثم حصول الازمات .

## ثانياً : ماهية الازمة واسبابها

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ... ومنذ توقيع اتفاقية " برتن وودز " عام 1945 عانى الاقتصاد العالمي هزات متكررة بسبب تركيز الاتفاقية المذكورة على معالجة الازمات التي كانت تعاني منها البلدان المتقدمة بين الحين والآخر من خلال سعيها لتوفير الموارد وتوسيع الاقتراض والاسواق ، فأزدادت سرعة حركة رؤوس الاموال وازدهرت التجارة الدولية وخاصة في ستينيات القرن الماضي كانت نتيجتها زيادة معدلات التضخم التي كادت ان تؤدي الى انهيار النظام النقدي نفسه مما دفع الى التوجه لبعض الحلول الكفيلة لمعالجة مثل تلك المشاكل في حينه كان من بينها حوار الشمال والجنوب وحقوق السحب الخاصة ونظام الثعبان الاوربي وما الى ذلك من اساليب علاجية كان مصير غالبيتها الفشل ...

وهكذا بقي الوضع الاقتصادي الدولي يعاني من ازمات دورية (على الرغم من الهدوء الذي تشهده من وقت لآخر)، بسبب دخول الدول الكبرى في صراعات تميزت بالمنافسة للسيطرة على الاسواق العالمية والتوجس في العلاقات ما بين الدول انعكس ذلك على معدلات نموها الاقتصادي ومعدلات التضخم كما ان الدول النامية من جانبها وجدت نفسها عرضة للصدمات والصعوبات في ادارة احتياطياتها وخدمة ديونها وتصحيح موازين مدفوعاتها

ففي عام 1970 طرأ تدهور كبير في وضع ميزان المدفوعات الامريكي اتجهت في أعقابها رؤوس الاموال الأمريكية الى دول اوربا الغربية واليابان وقيام الكثير من الدول تعويم عملتها تجاه الدولار وذلك تماشياً مع المستجدات في العلاقات النقدية الدولية .

وفي عام 1987 حصل انهيار في اسواق الاسهم والسندات في اسواق نيويورك ( والتي كلفت الولايات المتحدة ما يقارب 3% ناتجها المحلي الاجمالي ) رافقها ازمة الديون في دول امريكا اللاتينية في الثمانينات من القرن الماضي وكذلك عندما اجرت عشر دول من مجموعة الاتحاد الاوربي تخفيضاً لعملاتها ما بين الاعوام 1992 و 1993 .

وفي سنة 1995 انهار البيزو المكسيكي ثم تلتها الازمة المالية الآسيوية في عام 1997 والازمة الاقتصادية في روسيا سنة 1998 والبرازيل سنة 1999 ... وما الى ذلك ...

وهكذا انفجرت الازمة المالية الدولية الحالية على اثر ازدهار سوق القروض العقارية واستمرار التوسع في عمليات الاقتراض في اسواق العقارات طيلة السنوات السابقة حتى اضحت سوقاً مهماً لجني الارباح فقد اشارت البيانات الصادرة عن البنك الفيدرالي في حينه الى نمو تلك الاستثمارات ( اي الاستثمارات العقارية او المرتبطة بأصول عقارية قد بلغت ما يقارب (12) تريليون دولار ... الى جانب شيوع ظاهرة الائتمان الثانوي والتي فاقت تقديراتها (100) مليار دولار ، ونتيجة لتأخر سداد البعض منها ولا سيما تلك الممنوحة برهونات وضمونات غير كافية ... مما جعل الاسواق المالية الدولية وخاصة الأمريكية منها تعاني من صعوبات وتعثرات في تسديد الالتزامات المالية ومستحققاتها وخاصة المدعوم منها بأصول " التزامات الدين المضموم " الامر الذي اربك القطاع المصرفي العالمي حيث تراجعت اقيام المحافظ الاستثمارية لدى البنوك العالمية مثل بنك سيتي كروب City Group و بي ان بي ياريبا<sup>(5)</sup>

BNB الفرنسي وتراجعت على اثره اقيام الاسهم في الاسواق العالمية حيث تراجعت ارباح بنك سيتي كروب الى نحو 60% وتراجعت اقيام الاستثمارات في بنك بي ان بي ياريبا BNB الفرنسي الى مايقارب (1.6) مليار دولار بعد ان كانت (2.1) مليار دولار في بداية شهر حزيران 2007 وحصل في المقابل انخفاض في اقيام الاسهم في الاسواق المالية العالمية اعقبها انخفاض في سوق الاسهم الاوربية بأثر من (1.5%) وتدهورت الاوضاع المالية للشركات وتخليها عن عدد كبير من موظفيها فقد استغنت شركة كاتري على سبيل المثال لا الحصر ، اكثر من (120) الف من موظفيها واستمر هذا التدني في النشاط وفاعلية الاسواق المالية الدولية وانفجرت الازمة .

كل هذه الازمات ( الدورية ) هي من خصائص وطبيعة التعامل السائدة في الاسواق المالية الدولية ، ومن بينها الازمة المالية الحالية نتيجة للتطور الهائل الذي شهدته مثل هذه الاسواق والاستقلال النسبي الذي تتمتع به الاصول المالية الى جانب تطور التكنولوجيا الذي ادى الى وحدة الاسواق المالية العالمية وسهولة التعامل والحصول على المعلومات للوقوف على تقلبات اسعار الاسهم والسندات والاصول المالية الاخرى بالشكل الذي جعل النشاط الاقتصادي وتطور معدلات النمو رهين بحركة رؤوس الاموال والاموال المالية لحجمها الكبير الذي اصبح يفوق المبادلات الاقتصادية بمئات الاضعاف يوميا لما تعكسه من اثار في تقلبات اسعار الفائدة والصراف ، واصبح رأس المال النقدي المصدر الاساس لتحقيق الارباح عن طريق تداول المعاملات الجارية لرؤوس الاموال التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية وشبكات البنوك المشتركة في العالم على شكل استثمارات مباشرة في سندات واسهم وشركات ومؤسسات اعمال حتى اصبح اقتصاد العالم ضحية تلك المعاملات ذات القيم غير المنتجة وما تعكسه من اثار سلبية على العمليات الاقتصادية في حدوث الازمات والهزات الاقتصادية والمالية وتأثيراتها على مسار الاقتصاد العالمي كما هو الحال بالنسبة للازمة المالية والتي يمكن تحديد اسبابها بما يأتي :

\* توسيع الجهاز المصرفي بالاقتراض والاستثمار لجني الارباح مما ادى الى تراكم الديون وصعوبة تسديدها من قبل النظام المصرفي حيث انهارت الكثير من المؤسسات المصرفية الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية وعلى رأسها ( ليمان براذرز ) الذي اعلن افلاسه بعد الخسارة التي لحقته بسبب الرهون العقارية حيث كان التوسع في الائتمان العقاري يفوق احتياطات تلك البنوك ، وكذلك في حالة شركتي التأمين ( فاني ماي وفريدي ماك ) اللتان استحوذتا على حوالي نصف الرهون العقارية في امريكا

\* تراجع النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع كلف مدخلات الانتاج ( الوقود ، النقل ) ، وبالتالي تدني مستويات التشغيل والدخول ( كساد العرض ) .

\* انتقال رؤوس الاموال من الاستثمار في القطاعات السلعية باتجاه الاسواق المالية بقصد الحصول على الارباح والمضاربات في الاسواق المالية حتى اصبحت اقيامها لا تعكس بشكل حقيقي الاصول المالية وفاققتها بدرجة كبيرة بسبب تعاظم اسعار الاسهم والسندات في ظروف المضاربة حيث ازدادت عمليات البيع وزيادة المعروض منها مقابل تراجع الطلب ومن ثم انهيار الاسواق المالية نتيجة للصراعات الحادة بين العرض والطلب ، كما حصل في حالة انهيار المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية والهولندية ( توريس ) .

\* تطور الاتصالات والمعلوماتية وسرعة ردود الفعل لتداعيات الاسعار مقابل حرية حركة رؤوس الاموال وسرعة تداولها عبر الانترنت ... وبالتالي شيوع ظاهرة الازمة وانتشارها .

\* شيوع ظاهرة العولمة وسيطرة منظمة التجارة العالمية وتحكم الشركات متعددة الجنسية .

\* بروز ظاهرة اقتصاد السوق لما توفره من خصائص ذاتية ومعنوية بعد سقوط نظريات السيطرة المركزية وسيطرة الدولة على الاقتصاد نتيجة فشل تلك السياسات وانعكاساتها على الايداع والمنافسة وبالتالي تدني معدلات النمو .

### الثأ : تداعياتها

لقد كان للازمة تأثير مباشر على التجارة العالمية ومناخها وخاصة بالنسبة للدول المرتبطة تجارياً أو شريكة في التعامل ( خاصة الولايات المتحدة ... الاتحاد الأوربي ...) والذي ينعكس على معدلات النمو في دول الازمة كما اوردته الاحداث في تسريح مجموعات من العاملين في الشركات الكبرى في تلك البلدان وتوقعات انخفاض معدلات النمو وما تعكسه من اثار سلبية على استهلاك الطاقة ( النفط ) ، الى جانب انخفاض الطلب على بعض المواد الاولية الاخرى كالبتر وكيميائيات وبالتالي انخفاض معدلات اسعارها (كما رأيناه واضحاً في تدني اسعار النفط الى دون الخمسين دولار للبرميل الواحد ) وما تسببه من اضرار على موارد الدول المنتجة لتلك المواد ... وعلى تعاملاتها مع الدول الاخرى بما في ذلك المعاملات التجارية والتبادلية الثنائية منها والاقليمية والدولية على حد سواء .

ولتوضيح تداعيات هذه الازمة لابد لنا هنا من الاشارة الى تقرير الامم المتحدة الصادر بعنوان "توقعات بشأن الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2009" والذي يبين حالات الهبوط والكساد الكبير التي سوف يواجهها الاقتصاد العالمي وتوقعه حصول حالة من الانكماش في الاقتصاد العالمي بحيث لا تتجاوز معدلات النمو الاقتصادية نسبة 1% عام 2009 ... بعد ان كانت بحدود 2.5% عام 2008 وبنسب تتراوح ما بين 3.5% - 4% في السنوات الاربعة السابقة .

اذ أن الاليات الموضوعه للاقتصاد العالمي تكاد تكون قاصرة لتجاوز التدهور السريع مالم تعود البنوك للاقراض بالمستويات السابقة، واعادة تغذية السيولة عن طريق مضاعفة مبادرات الرسملة وخاصة في الولايات المتحدة واوروبا الى جانب العمل على زيادة التنسيق مع السياسات الدولية وخاصة بما يتعلق بمعدلات صرف العملات .

فالازمة بدأت في الدول المتطورة ... وانتقلت عدوى الضعف الاقتصادي الى الدول السائرة في طريق النمو بسبب طبيعة ارتباط الاوضاع التجارية والتمويلية فيما بين الدول . وهكذا يمكن القول بأن تداعيات الازمة وردود فعلها السلبية انتقلت الى الاسواق العالمية على مرحلتين :

**المرحلة الاولى :** انخفاض في اسعار الاصول المالية وهبوط نشاط البورصات بسبب عمليات التصفيات والافلاس وعدم السداد عند انهيار القطاع المصرفي واسواق الاسهم وتفكك شبكة الادوات المالية .

**المرحلة الثانية :** الصعوبات التي تواجهها الحكومات والشركات في تمويل العجز وتمويل الديون والقروض المستحقة اخذين بنظر الاعتبار ردد الفعل السلبية على النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الناتج القومي الاجمالي بالاضافة الى القروض التي سيشهدها القطاع المالي نتيجة ذلك والتي سوف يتمخض عنها ما يأتي :

\* انتقال الازمة عبر قنوات التعامل المتعددة وخاصة مع الدول ذات الطبيعة المفتوحة ولا سيما ضمن عمليات الاستيراد والتصدير وحركة انتقال رؤوس الاموال .

\* انخفاض المعونات الدولية الهادفة الى تحقيق معدلات النمو المطلوبة وبالاخص بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو وبالتالي تقليص فرص العمل وشيوع ظاهرة البطالة والركود الاقتصادي .

\* تباطئ وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب محاولة الدول الصناعية ( التي تعاني من الازمة ) حصر الازمة في نطاق ضيق وبالتالي تفاقم الصعوبات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدول السائرة في طريق النمو ...

أما بصدد انعكاسات الازمة المالية الدولية على الاقتصاد العراقي فيمكن أن نبين ما يأتي :-

1. ان من اهم تداعيات الازمة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي هو نقص إيرادات الميزانية العامة بسبب هبوط اسعار النفط حيث انه من المعروف بأن إيرادات النفط تشكل أكثر من 90% من الإيرادات الكلية المخصصة في الموازنة العامة وما يتبع ذلك من اثار سلبية على توزيع الإيرادات على الأنشطة الاقتصادية الكفيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة وتائر نموه .

الان ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الاخرى (وخاصة اليورو) قد يقلل نسبياً من تلك الانعكاسات السلبية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط الخام .

2. بما ان درجة التأثير بالازمة يعتمد على حجم الاستثمارات في سندات الايداع العمومية في الاسواق الدولية وحيث ان نشاط العراق في تلك المجالات يكاد ان يكون معدوماً بسبب اوضاعه الاستثنائية وعدم فاعلية استثماراته في الخارج حالياً فلا نعتقد بأن هناك تأثير مباشر للازمة من هذه الناحية على الاقتصاد العراقي سيما وان الاموال والاصول المالية العائدة للعراق مودعة في صندوق تنمية العراق والتي قد تشكل ضماناً لامكانيات استثمار تلك الاموال والاستفادة منها في وقت لاحق ، هذا اذا ما علمنا بأنها تخضع حالياً لادارة الامم المتحدة .

### رابعاً : الاستنتاجات والحلول

لقد جاء تطور الاسواق المالية في اعقاب التطورات الاقتصادية واتساع حالات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وخاصة ما يتعلق منها في مجالات تنمية الاحتياجات التمويلية المتوسطة وطويلة الامد الا أن ما يميز العملية الاستثمارية في اسواق المال عن غيرها من الاستثمارات في المجالات الاخرى هو:

\* ان العوائد المتولدة عن الاستثمار في الاوراق المالية لاتشمل الفوائد او الارباح الموزعة او المحددة فحسب بل يتضمن ايضا الارباح والخسائر التي تنشأ من جراء ارتفاع وانخفاض القيمة السوقية للورقة عن القيمة التي سبق وان اشترت بها ، فالاوراق المالية تباع وتشتري مما يتيح لحاملها فرصة تحويلها الى أصول نقدية في اي وقت يشاء .

\* ان القيمة الاسمية على الورقة لا يعني انها تباع وتشتري بتلك القيمة ، حيث ان القيمة السوقية للاوراق قد تزيد او تقل او تساوي القيمة الاسمية وذلك على وفق عوامل عديدة ... منها المستوى العام لاسعار الفائدة او المركز المالي للشركة او الهيئة المالية او المنظمة المصدرة لها .

\* ان الفرق بين سعر بيع وشراء الاسهم او لآي أصل مالي لا يمثل صافي ربح العملية الاستثمارية لان المستثمر بموجب ذلك يكون قد أغفل القيمة النقدية للوقت والتي تقدر على اساس العائد الاستثماري المضمون الذي كان يمكن ان تحصل عليه هذه الاموال اذا ما أودعت بحسابات استثمارية او سندات مضمونة لدى البنوك ... واذا ما طرحت هذه القيمة من الفرق السابق فإن الجزء الصافي هو الذي يمثل الارباح الفعلية للمستثمر .

وتأسيساً على ما تقدم ولغرض وضع اسلوب للاستثمار في الاوراق المالية لتجنب ازمات قدر الامكان فلا بد من اعتماد ما يأتي :-

## أولاً : على الصعيد الدولي :

1. إقامة نظام دولي لتعبئة الموارد على نطاق العالم بأسره من بينها تهيئة الظروف التي تساعد على تدفق المنح والقروض الميسرة للدول النامية واصلاح نظام الاقراض المقدم من مؤسسات التمويل الدولية .
2. تنسيق اسعار الفائدة بين الدول وحل مشكلة تدفق وحركة رؤوس الاموال عن طريق تفعيل التنسيق مع السياسات الدولية في مجال معدلات صرف العملات .
3. تبني دور مناسب وعملي لوكالات الامم المتحدة في الادارة الاقتصادية العالمية وتنشيط دورها لمعالجة القضايا الاقتصادية والنقدية العالمية المستجدة .
4. العمل على مراقبة وتحديد سلوك الشركات متعددة الجنسية لجعلها ضمن حدود القوانين الوطنية المعنية والالتزام بالاصول التي تحكم الاستثمارات الاجنبية والتمويل الخارجي ونقل التكنولوجيا .
5. تنظيم الاسواق المالية و امدادها بالسيولة على المستوى الدولي ضمن اجراءات اقتصادية دولية فعالة بما في ذلك مراجعة نظام الاحتياطي الدولي .

## ثانياً : على صعيد البلدان السائرة في طريق النمو – ومن ضمنها العراق

1. وضع ضوابط واليات للتعامل مع الاستثمارات الاجنبية واساليب التعامل مع الاسواق الخارجية لتخفيف حدة الصدمات والازمات الاقتصادية المحتملة وخاصة بالنسبة لبلد كالعراق الذي يتميز بالاقتصاد الريعي المعتمد على النفط .
  2. إعادة النظر بألية اقتصاد السوق لتجنب مخاطر الانفتاح الاقتصادي ... مع الاخذ بنظر الاعتبار تداعيات الحصول على القروض والمساعدات التي من اهم ابوابها الانفتاح عن العالم الخارجي .
  3. ترشيد وتوجيه استخدام تقنيات الحاسوب وبرمجة المعاملات ... نظراً لما تتميز به من سرعة التأثير تجاه المتغيرات التي تحصل والتي قد تؤدي بدورها الى تفاقم الازمات حيث ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية مرتبط بهيكل الاسواق المالية الدولية والمعايير المحاسبية الدقيقة المعتمدة على الادوات المالية ونظم التداول المتاحة والتسويات وما الى ذلك .
  4. التقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ... تجنباً لحالات الانكماش في معدلات النمو عند حصول مثل تلك الازمات في الدول الكبرى الممولة .
  5. اجراء الاصلاحات الاقتصادية في الداخل على ان تتخذ الدولة دور المراقب لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية .
  6. اعتماد خطط وبرامج لانعاش الاقتصاد الوطني شريطة ان تكون ملائمة مع مستلزمات التنمية المستدامة .
- كل ذلك من أجل العمل على خلق بيئة نقدية ومالية من خلال وضع مناهج مؤسسية او قانونية او اجرائية تنظم دور وفاعلية الية السوق واداء دورها في مجالات التمويل والانتاج والتجارة والاستهلاك لتخفيف وتحاشي الازمات والهزات الاقتصادية على النطاق العالمي والاقليمي والمحلي .

## المصادر

1. تقارير البنك الدولي " البنك والمال " 2008/2007

2. تقارير البنك الدولي - مصدر سابق -

3. International Affairs

A. Scholte Global Capitalism and the State Vol 73, No. 3, P 432 - 433

4. احمد عباس الوزان " مستجدات ظاهرة غسيل الاموال ، قنوات الغسيل ، سبل المكافحة " مجلة الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية / العدد 49 بغداد

5. تقارير البنك الدولي – مصدر سابق –

- تقارير البنك الاحتياطي الامريكي ( التجارة الدولية ، موازين المدفوعات )